

الفصل الثاني الإمام ابن القيم

موقف الإمام ابن قيم الجوزية من المجاز مثل موقف شيخه الإمام ابن تيمية ، والتشابه بين موقفيهما يكاد يبلغ حد المماثلة التامة في كل الوجوه .

فقد أنكر ابن القيم المجاز بشدة في كتابه « الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة » وحشد أكثر من خمسين وجهاً لإنكار المجاز^(١) . كما أنكره شيخه الإمام ابن تيمية في كتابه « الإيمان » وبذل جهداً جدلياً نظرياً بالغ المدى في إنكاره كما كتب فصلاً ضافياً في قسم أصول الفقه ردد فيه ما قاله في كتابه « الإيمان » .

والإمام الشيخ أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع متعددة من مؤلفاته الأخرى كما تقدم .

وكذلك الإمام التلميذ أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع مختلفة من مؤلفاته الأخرى كما سيأتي ومعنى هذا أن لابن القيم مذهبين في المجاز ، مذهباً متعارفاً مشهوراً هو الإنكار ، ومذهباً غير مشهور وهو الإقرار .

وكانت أدلتنا على إقرار الإمام ابن تيمية بالمجاز ثلاثة :

الأول - تأويلات مجازية نقلها عن بعض السلف ثم ارتضاها مذهباً له في نصوص قرآنية .

(١) في كتابنا « المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه » رددنا كل شبهات منكري المجاز في اللغة وفي القرآن حتى شبهات الإمامين الجليلين ، ووقفنا الجزء الثاني منه على دفع شبهات المنكرين جميعاً فليتظره من أراد . طبع مكتبة رعية بالقاهرة عام ١٩٨٥ م .